حوكمة الشركات (Corporate Governance)

يقوم مفهوم حوكمة الشركات على الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة، والعمل على حفظ حقوق المساهمين وأصحاب العلاقة بالشركة من خلال عدد من الإجراءات والأنظمة التي يتم عملها داخل الشركة. وقد لقي هذا الموضوع اهتماما واسعا من قبل الباحثين والمؤسسات والحكومات بعد وقوع عدد كبير من الشركات في أزمات مالية، ومن ابرزها الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي طالت عدداً من دول شرق اسيا في التسعينيات وما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والاقتصادية لعدد من الشركات اشهرها شركة انرون العالمية، وتزايد افلاس العديد من البنوك الامريكية بعد ازمة عام ٢٠٠٧م. هذا أدى الى اتجاه العديد من الدول الى تبني نظام حوكمة الشركات واجبار الشركات المساهمة والمتداولة في سوق الأسهم الى التعامل مع النظام وإدراجه ضمن لوائح وأنظمة الشركة.

حوكمة الشركات تهدف الى تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية والعدالة في جميع تعاملات الشركة، عن طريق منح حق مسائلة الإدارة التنفيذية في الشركة عن جميع اعمالها وقراراتها التي تم اتخاذها، ومبررات اتخاذ تلك القرارات، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب العلاقة مع الشركة سواء الخارجيين او الداخليين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وهذا بلا شك يؤدي الى تنمية استثمارات الشركة وتعزيز موقعها في السوق وتعظيم لأرباحها.

ولقد اهتمت المملكة العربية السعودية بنظام حوكمة الشركات وقامت بإصدار اللوائح والمبادئ والأنظمة الخاصة بالحوكمة بما يتفق مع أفضل الممارسات المتعارف عليها عالمياً عن طريق هيئة سوق المال السعودي عام ٢٠٠٦م، والطلب من الشركات الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن الاحكام التي تم تطبيقها من نظام حوكمة الشركات والاحكام التي تعذر تطبيقها والأسباب التي أدت الى عدم تطبيقها. وفي عام ٢٠١٢م قامت هيئة سوق المال بإصدار دليل ارشادي للائحة حوكمة الشركات يهدف الى إيضاح جميع المتطلبات الخاصة بالنظام والتي تلخصت في المحاور الرئيسية التالية:

- مجلس الإدارة،
- حقوق المساهمين وأصحاب العلاقة،
- الوضوح والشفافية والافصاح بعدل عن جميع التعاملات.

في الختام نظام حوكمة الشركات نظام يقوم على تطبيق العدل والافصاح وحفظ حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، وهذا ما يوصي به ديننا الحنيف فهذا النظام يقوم في الاساس على مبادئ وقيم إسلامية. وليتم تطبيق النظام بكل اقتدار ونجاح لا بد من تحديد عدة أمور منها تطبيق معايير الحوكمة ووضع قواعد رقابية على التطبيق، والمتابعة المستمرة لتطبيق النظام لكشف أي انحرافات والعمل على تعديلها فور اكتشافها.

د. احمد بن عبدالكريم محمد الحركان

عميد كلية إدارة الاعمال بمحافظة الرس

رئيس قسم المحاسبة

أستاذ مشارك قسم المحاسبة